ولهذا يشترط البينة وينتقض به العدد والطلاق يقع للرجعة كالصريح ولما
ان يحرف الابانة صدر من اهله مضافا الى محله عن ولاية شرعية ولا حظ في
الاهلية والمحلية والدلالة على الولاية ان الحاجة ماسة الى اثباتها كلا ينسد
عليه باب التدارك ولا يقع في عدتها بالمراجعة من غير قصد وليست كبايات
على التحقيق لانها عوامل في حقابقها والشروط تعيين احد نوعي البينونة دون الطلاق
وانتقاص العدد لبثوت الطلاق بناء على زوال الوصلة وانما تصح نية الثلاث فيها
لنوع البينونة الى غليظة وخفيفة وعند انعدام النية يثبت الادنى ولا تصح
نية الثنتين عندنا خلافا لزفر لانه عدد وقد بيناه من قبل وان قال لها اعتدي
اعتدي اعتدي وقال نويت بالاولى عملا وبالباقي حتما ديين في القضا
لانه نوى حقيقة كلامه ولانه بامر امرأته في العادة بالاعتداد بعد الطلاق
فكان الظاهر شاهدا له وان قال لم انو بالباقي شيئا فهي ثلاث لانه لما نوى
بالاولى صار الحال حال مذاكرة الطلاق فيتعين الباقيات للطلاق بهذه الدلالة
فلا يصدق في نفي النية بخلاف ما اذا قال لم انو بالكل حيث لا يقع شيء لانه
ظاهر بكليته وبخلاف ما اذا قال نويت بالثالثة الطلاق دون الاوليين حيث
يقع الاواحدة لان الحال عند الاوليين لم يكن حالة مذاكرة الطلاق بعد في
كل موضع يصدق الزوج على نفي النية انما يصدق مع اليمين لانه امين في
الاخبار عما في ضميره والقول قول الامين مع اليمين

باب تفويض الطلاق

فصل في الاختيارات

واذا قال الرجل لامرأته اختاري فاختارت نفسها طلقت واحدة رجعية
وهذا عند زفر ظاهر لان التمليك بالاختيار تمليك الفعل منها
والتمليكات تقتضي جوابا في المجلس كما في البيع لان ساعات المجلس اعتبرت ساعة
واحدة الا ان المجلس ثابت يتبدل بالذهاب عنه ومرة ما لاشتغال بعمل آخر

اذ مجلس الاكل غير مجلس المناظرة ومجلس القتال ضدهما وبطل
خيارها بمجرد القيام لانه دليل الاعراض بخلاف الصرف والسلم لان المفسد
هناك الافتراق من غير قبض ثم لا بد من النية في قوله اختاري لانه يحتمل تخييرها
في نفسها ويحتمل تخييرها في تصرف اخر غير فان اختارت نفسها في قولها اختاري
كانت واحدة بائنة والقياس ان لا يقع بهذا شيء وان نوى الزوج الطلاق لانه لا
تملك الايقاع بهذه اللفظة ولا تملك التفويض الى غيرها الا انا استحسنا لاجماع
الصحابة ولانه يسهل من ان يستديم نكاحها او يفارقها فجعل اقامتها مقام
نفسه في حق هذا الحكم ثم الواقع بها بائن لان اختيارها نفسها بتبوت اختصاصها
بها وذلك في البائن فلا يكون ثلثا وان نوى الزوج ذلك لان الاختيار لا يتنوع
بخلاف الابانة لان البينونة تتنوع قال ولا بد من ذكر النفس في كلامه او في كلامها
حتى لو قال لها اختاري فقالت قد اخترت فهو باطل لانه حرف لا يحتمله عرف بالاجماع
وهو في المفسرة من احد الجانبين ولان المبهم لا يصلح تفسيرا للمبهم اخر ولا تعيين
مع الابهام ولو قال لها اختاري نفسك فقالت قد اخترت يقع واحدة بائنة
لان كلامه مفسر ولانها خرج جوابا له فيتضمن اعادته وكذا لو قال اختاري
اختياة فقالت قد اخترت لان الهاء في الاختياة تنبئ عن الاتحاد والانفراد
واختيارها نفسها هو الذي يتجزء مرة وبعد اخرى فصار مفسرا من جانبه
وكذا لو قال لها اختاري فقالت قد اخترت نفسي يقع الطلاق اذا نوى الزوج
لان كلامها مفسر وما نواه الزوج من محتملات كلامه ولو قال اختاري فقالت انا
اختار نفسي فهي طالق والقياس ان لا تطلق لان هذا مجرد وعد ويحتمله فصار
كما اذا قال لها طلقي نفسك فقالت انا اطلق نفسي وجه الاستحسان حديث
عائشة رضي الله عنها فانها قالت لا بل اختار الله ورسوله واخيرت النبي
عليه السلام جوابا منها ولان هذه الصيغة حقيقة في الحال ويجوز في الاستقبال
كما في كلمة الشهادة واداء الشاهد الشهادة بخلاف قولها طلقي نفسي لانه تعذر

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)